وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية / اللغة

الدراسات العليا / دكتوراه

المحاضرة الثالثة

دلالة المفرد على الجمع

أستاذ المادة

أ . د . خولة محمود فيصل

١٤٤٦ هـ

٢٠٢٥ م

دلالة المفرد على الجمع

جاء في كلام العرب التعبير بالمفرد مراداً به الجمع ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٧] ، وقوله : ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ﴾ [النور: ٣١] وقوله : ﴿ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [الحج: ٥]

قول جرير : إِنَّ العُيُون التي في طَرْفِها حَوَرٌ قتلننا ثم لَمْ يُحْيِينَ قَتْلَانَا

واختلف في كونه جائزاً في الكلام أو خاصاً بضرورة الشعر ، فنسب أبو حيان إلى سيبويه عدم إجازته في الكلام ، لكن كلام سيبويه ظاهر في إجازته فيه ، فإنه قال : " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع " ، فلهذه الظاهرة مستويان عنده :

الأول : مستوى جائز في الكلام والشعر **الثاني : مستوى خاص بالشعر**

هذا الذي يدل عليه صريحاً كلام السيرافي في شرحه : " وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر ، لِما لم يستعمل في الكلام ؛ من كلامهم في مواضع كثيرة العبارة عن الجميع بواحد "

أما المبرد فصرح بعدم جوازه إلا في الشعر، وخطأ قراءة حمزة والكسائي : ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بالإضافة ، كما نسب أبو حيان إلى أصحابه (الأندلسيين) تخصيصه بالضرورة ، مع أن ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) لم يخصه بالضرورة ، وأجازه الفراء ، وأبو عبيدة ، وابن قتيبة وغيرهم.

فيما خصص المبرد هذه الظاهرة بالضرورة ، لذلك احتاج إلى تخريج الآيات التي جاءت قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ [النساء: ٤] قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [الحج: ٥] ، أفردت لأنها تمييز، والإفراد والجمع جائز في التمييز ، بل هو الأولى إذا كان تمييز جملة ، بعد جمع مباينا لما قبله ، كما هو في هاتين الآيتين.

وأما قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]

فلأن السمع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع.

بتأمل أمثلة الذين لم يخصوها بالضرورة ، يظهر أنها جميعا قد أولت بما يقتضيه السياق ، فعند الفراء من هذه الظاهرة، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ﴾ [النساء: ١٦] ، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩] كلها دالة على الجنس . مثل ذلك قوله: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [الحج: ٥] .

فقد جعله أبو عبيدة ، وابن قتيبة ، وابن فارس ، وقد نص المفسرون أن ذلك كان لأنه أراد الجنس ، أو لأن التقدير : يخرج كل واحد منكم طفلاً ، أو لأنه مصدر ، والمصدر يستوي فيه الواحد والجمع .

واستنبط ابن جني فائدة لطيفة لمجيء الواحد بمعنى الجمع في هذه الآية ، وهي أن في سياق الآية الدلالة على ضعف العباد ، فكان لفظ الواحد أليق بالموضع ، للدلالة على الضعف والقلة إلا أن هذا الاستنباط لا مأخذ له ، في قوله تعالى : ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ﴾ [النور: ٣١] ، إذ ليس في سياق الضعف ولا القلة ، وإنما خرج على أنه دال على الجنس وقد ذكر اللغويون أن (الطفل) قد يجيء للمفرد والجمع ، قال الجوهري : (وقد يكون الطفل واحداً وجمعاً مثل (الجنب) ، قال تعالى : ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ ﴾ [النور: ٣١] . فَإِذَا اعتمد هذا فإنه سيكون كافيا عن جميع التأويلات ، ونحو هذا قوله : ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود] وقوله : ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ وقوله : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ فقد عدها ابن فارس من مواضع وقوع المفرد موقع الجمع في حين أن (ضيف) مصدر في الأصل ، ولذا استوى فيه المفرد والجمع . وقد اضطرب النحاس، ومكي بن أبي طالب، ففي أية هود ذهبا مذهب الجماعة من أن (ضيف) مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وفي آية الحجر قدرا مضافا ، أي : هؤلاء دور ضيفي ، أو أصحاب ضيف إبراهيم، واعترض أبو حيان على النحاس ، وعد ذلك التقدير تكلفا ، فاجتمع في هذا القول التكلف ، واضطراب من قال به .

وقال تعالى : ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ، وقال تعالى ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم (كُتُبه) بالجمع في الموضعين ، وقرأ حمزة والكسائي (وكتابه) بالإفراد في الموضعين ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن عامر بالجمع في البقرة ، والأفراد في التحريم) .

اختلف في توجيه القراءة فإفراد الكتب على قولون :

الأول : أنه من وضع المفرد بمعنى الجمع، وخرج على أن المراد الجنس، كما قال تعالى ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] ، وأوّل بعضهم (الكتاب) بأنه مصدر المعنى اسم المفعول ، أي أمنوا بكل مكتوب ، وروي عن ابن عباس أن الأفراد أبلغ في إفادة الكثرة من الجمع، فذهب إلى أن (الكتاب) أكثر من (الكُتب) ، وأيده الزمخشري معللا ذلك بـإنه " إذا أريد بالواحد الحسن والجنسية قائمة في وحنان الجنس كلها لم يخرج منه شيء ، فأما الجميع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع "

الثاني : أن المراد في البقرة القران، وفيه تخصيص لا يدل عليه السياق ، فإن ما قبله وما بعده مجموع ، ثم إن الإفراد في التحريم لا يسوغ حمله إلا على ارادة الجنس . والدين نقلوا أن المراد بالإفراد القرآن في البقرة ، لم ينقلوا في التحريم إلا أن المراد الجنس . وقال السمين ومن قرأ بالتوحيد في التحريم فإنها أراد به الأميل ، كارادة القرآن هنا ويجوز أن يراد به أيضا الجنس) ولا يعفى ما في هذا من الضعف، فإنما أراد به الأنجيل ، كإرادة القرآن هنا ، ويجوز أن يراد به أيضًا الجنس "

فالقول المختار لدى المؤلف أن المراد بالإفراد في الموضعين الجنس ، ليتفق معنى القراءتي وليتوافق مع ما قبله وما بعده .

ومما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع (فعول)، ومنه قوله تعالى : ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] ولكن كثيرا من المفسرين لم يقفوا عند هذا بل أخذوا يخرجون مجيء الواحد دالا على الاثنين ، وقد خرجوا بأقوال :

الأول : أن (الرسول) مصدر بمعنى الرسالة ، واستشهدوا لذلك بشواهد منها قول كثير

لقد كذّب الواشون ما بحت عندهم بسّر ولا أرسلتهم برسول

الثاني : أن التقدير : إن كل واحد منا رسول ، قال الألوسي : وفائدة هذا التعبير : الإشارة إلى أن كلا منها مأمور بتبليغ الرسالة ولو منفردا ...

الثالث : أنه أفرد الرسول ، لأن موسى وهارون متحدان بالأخوة وبالرسالة.

الرابع : أن الرسول اسم للماهية، بمعنى الجنس ، فيدل على المفرد وغيره .

الخامس : أن موسي هو الرسول خاصة نقله الرازي من بعضهم وهو ضعيف.

وأقرب هذه الأقوال أن (الرسول) مصدر ، لكثرة القائلين به ، ثم أن القول به أقل تكلفاً، ولا يحتاج إلى تقدير ، إلا التقدير المعتاد في الوصف في المصدر ، من نية مضاف، أو حمله على المبالغة.

ولقد ثني (الرسول) في قوله تعالى : ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ﴾ [طه: ٤٧] فالتمس الشهاب الخفاجي تحليلاً لهذا التغاير، وذلك لما كان لهارون عليه السلام جهتان :

الأولى : تبعيته لموسى وكونه وزيرا له ، و**الثانية** كونه نبيا مرسلاً ، روعيت كلتا الجهتين . فأفرد مر وثنى آخرى ، **وعلله د . السامرائي** ، بأن القصة في سورة الشعراء مبنية على الوحدة لا على التثنية ، فقال تعالى على لسان موسى : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾ [الشعراء: ١٢] دار الحديث بعد ذلك مع موسى وحده قال تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨] أما في طه ، فالكلام مبني على التثنية قال تعالى : ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى ۝٤٢ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٢-٤٣] ، وكلا التعليلين وجيه جيد ، والله أعلم.

دلالة الاختلاف في مسائل متفرقة في الجمع :

فمن ذلك تعدد صيغ الجمع للمفرد الواحد، فبعض هذا التعدد يرجع إلى القلة والكثرة ، ومن ذلك (أسرى) و (أسارى)، في قوله تعالى: (﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ ﴾ ﴾ [الأنفال: ٧٠]

أولًا : قرأ حمزة في آية البقرة: (أسرى)، وقرأ الباقون (أسارى).

ثانيًا : قرأ أبو عمرو في آية الأنفال: (الأسارى)، وقرأ الباقون (الأسرى) ..

ففرق قوم بين الأسرى والأسارى، فنسب إلى أبي عمرو أنه جعل الأسارى الذين يوثقون بقيد، أي إنهم أسروا قهرا وغلبة، وأما الأسرى، فهم الذين صاروا في الأيدي دون أسر وإيثاق ، ونسب مكي هذا التفريق إلى الأخفش ، **وقد أنكر ثعلب** هذا الفرق ، وكذلك الطبري، فإنه قال لما ساق الفرق: وذلك ما لا وجه له يفهم من لغة أحد من العرب .

وقال السمين: ولم يعرف أهل اللغة فرقا بين (أسارى) و (أسرى)، إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: " ما كان في الوثاق فهم الأسارى، وما كان في اليد فهم الأسرى، ونقل عنه بعضهم الفرق بمعنى آخر، فقال: ما جاء مستأسرًا فهم الأسرى، وما صار في أيديهم فهم الأسارى "

ولا يظهر لدى المؤلف فرق بين المعنيين، بل إن أحدهما يرجع إلى الآخر، فالذين يوثقون هم المأخوذون قهرا وغلبة، والذين جاؤوا مستأسرين لا يوثقون.

و (أسرى) أقيس من (أسارى)، فإن مفرده (فعيل)، وما كان على هذا الوزن دالاً على وجع ونحوه، جاء جمعه على (فعلى). وأما (أسارى) فإنه جمع هذا الجمع تشبيها بجمع (كسلان)، بجامع ما في الأمر والكسل من عدم النشاط والتصرف، فجمع (أسير) على (أُسارى) كما جمع (كسلان) على (كُسالى)، ووجه الشبه أن الأسر يدخل على الإنسان كارها كما يدخل عليه الكسل .

وقد ذكروا أوجها أخرى، وهي :

الأول : أن (فعيلا) يجمع على (فعالى)، نحو: قديم وقدامي، قال: وهو شاذ لا يقاس عليه .

الثاني : أن الأصل (أسارى) بالفتح نحو نديم وندامي، وإنما ضمت الفاء .

الثالث : أن (أسارى) جمع (أسرى)، فيكون جمع الجمع .

والأول أوجه هذه التوجيهات؛ لوجود نظائر لإلحاق جمع بجمع في الوزن بجامع الشبه المعنوي، كما ألحقوا (مريضًا) وهو فعيل بمعنى (فاعل) بـ (قتيل) ونحوه، فجمعوهما على (فعلى) بجامع ما فيهما من الابتلاء، قال سيبويه: " وإنما قالوا: مرضى ... لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون، وأصيبوا به "

ومن تعدد صيغ الجمع والمفرد واحد، بررة، وأبرار، فإن المفرد (بار). إلا أن (بررة) جاء صفة للملائكة، فقال تعالى : ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٦] وأما (أبرار) فقد جاء صفة للمؤمنين الصالحين، فقال تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] آل عمران: ١٩٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥] وقال تعالى: (﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ﴾ [الانفطار: ١٣] .

قال الراغب وجمع (البار): أبرار وبررة.. فـ (بررة) خُص بها الملائكة في القرآن، من حيث إنه أبلغ من (أبرار)، فإنه جمع (بـر)، و(أبرار) جمع (بار)، وبر أبلغ من بار .ونقل الألوسي قولاً يتفق مع الراغب في أن الأبرار جمع بار، وأن البررة جمع بر، إلا أنه يختلف معه في الأبلغية، فيذهب إلى أن (أبرارا) أبلغ؛ لأن في المفرد زيادة في البنية .

ومراد الراغب تفضيل الملائكة على صالحي البشر، وما نقله الألوسي فيه تفضيل صالحي البشر على الملائكة، وهي مسألة خلافية .

ويرى السامرائي أنه قد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية لا حقيقية ، بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلا فيستعمل للأكثر جمع الكثرة ولما هو دونه في الكثرة جمع القلة وإن كان كثيرا في ذاته ، فمن ذلك استعمال (الأبرار والبررة) ، فقد وردت (الأبرار) في ستة مواطن في كتاب الله وهي كلها في المؤمنين ، وهم لا شك يزيدون على العشرة ، قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ وقال : ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ وقال : ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ وقال : ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ ، ولم يرد لفظة (البررة) إلا في موطن واحد وهو في صفة الملائكة وهو قوله تعالى : ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ ولعل ذلك يعود إلى أن الأبرار إذا قيسوا بالفجار كانوا قلة ، فجيء بالفجار على جمع الكثرة والأبرار على جمع القلة ، وهذا المعنى يذكره القرآن الكريم في مواطن كثيرة ومنها قوله تعالى : (﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴾ وقوله : ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وقوله : ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، فجيء بالجمع دلالة على القلة النسبية ، وجاء في صفة الملائكة (البررة) لا (الأبرار) للدلالة على الكثرة ، لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر .